التجربة العربية لتحقيق الأمن الغذائي
في ظل تقلبات السوق العالمية

نور الدين جوادي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

عقبة عبد اللاوي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

ملخص :

تحاول الورقة دراسة ومناقشة قضية الأمن الغذائي في البلدان العربية، بعد اختتام أعمال الندوة الإقليمية "5 + 5" حول معضلة الأمن الغذائي في دول حوض المتوسط. وذلك من خلال تقييم التجربة العربية في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات السوق العالمية وأزمتي الرهن العقاري الأمريكية لسنة 2007 وأزمة الديون السيادية الأوروبية للعام الماضي؟.

1. فأين تكمن مؤشرات معامل الارتباط بين الأزمات المالية العالمية الراهنة وبين ملف الأمن الغذائي كأحد مستويات الخلل في السياسات الاقتصادية ؟

2. وما هو واقع ذلك الترابط ضمن جغرافيا إقليم اقتصاديات المنطقة العربية ؟ وكيف تتعامل مراكز القرار والهيئات المعنية في تلك الاقتصاديات مع ذلك الوضع الحرج ؟

Résumé :

A travers cette étude, nous allons essayer d'examiner la question de la sécurité alimentaire dans les Pays arabes, surtout après le Colloque régional 5/5 en Algérie sur le problème de la sécurité alimentaire dans les pays méditerranéens à la fin du mois dernier. Grâce à l'évaluation de l'expérience arabe dans la réalisation de la sécurité alimentaire à la lumière des fluctuations des marchés mondiaux et des crises dans la crise hypothécaire américaine de 2007 et la dette souveraine en Europe l'année dernière

1. Alors, où est le coefficient de corrélation entre les indicateurs de crises financières et la question de la sécurité alimentaire mondiale, comme l'un des niveaux du déséquilibre dans les politiques économiques ?

2. Quelle est la réalité de cette interdépendance au sein des économies du monde arabe ? Comment réagissent les centres de décision et les organismes concernés dans ces économies face à cette situation critique ?

تمهيد:

اختتمت بالجزائر في نهاية جانفي 2012 أعمال الندوة الإقليمية "5 + 5" حول معضلة الأمن الغذائي في دول حوض البحر المتوسط، بمشاركة العديد من الخبراء والباحثين من مختلف التخصصات والجنسيات. وأثارت الندوة العديد من التساؤلات حول قضية كفاية الغذاء في المنطقة المتوسطية والعربية بشكل عام، خاصة أن السوق العالمية تشهد تحولات هائلة إثر أزمتي الرهن العقاري للعام 2008م وأزمة الديون السيادية الأوروبية للعام 2010.

وفي سياق ذلك، صرح الدكتور منير بطرس ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة : "...أن هذه المرحلة من تاريخ الشعوب تشهد تحديات كبيرة تواجه الأمن الغذائي، إذ تؤكد المؤشرات حدوث أزمة طاحنة خلال السنوات القادمة نتيجة للأزمات التي يواجهها العالم، مما أوقع الكثير تحت وطأة الجوع، والذي تزايد بصورة كبيرة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية..." (1). إن الأمن الغذائي يتأثر بأزمات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وعلى الرغم من أن ليس هناك حدود بين التأثيرين، فإن جوانب الإنتاج والعرض من الغذاء تتأثر بصورة رئيسية بأزمات طبيعية، في حين أن جوانب الطلب غالبا ما تتأثر بأزمات اقتصادية. ويمكن التحكّم في الأزمات الاقتصادية، إلا أن التحكم في جوانب الإنتاج والعرض يعدّ مسألة أكثر صعوبة، لأنه يرتبط بظواهر طبيعية أكثر من كونها اقتصادية (2). فأين تكمن مؤشرات "معامل الارتباط" بين الأزمات المالية العالمية وبين ملف "الأمن الغذائي" كأحد مستويات الخلل في السياسات الاقتصادية ؟ وما هو واقع ذلك "الترابط" ضمن اقتصاديات المنطقة العربية ؟ وكيف تتعامل مراكز القرار والهيئات المعنية في تلك الاقتصاديات مع ذلك الوضع الحرج ؟

I. وقفة عند واقع الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية :

بدءاً، وقبل الولوج ضمن تفصيل المستويين أعلاه، نعتقد بأهمية الركون عند وقفة ذات بعد قاعدي، ففي ظل الوضع الراهن، ووفقاً للمسح الغذائي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يمكن توزيع البلدان العربية إلى أربع فئات من حيث التصنيف بمعيار العجز الغذائي (3) :

- **الفئة الأولى :** تضمّ الصومال، وتتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن أن تحدث للإسراع في تنمية الإمدادات الغذائية، سواء من خلال الإنتاج أو الاستيراد. ومشكلة هذه الفئة أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع بالأخص إلى ارتفاع الأهمية النسبية لظاهرة "الفقر" (4).

- **الفئة الثانية :** تضم اليمن والسودان، إذ لم يعد متوسط نصيب الفرد فيها كافياً لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثاراً إيجابية للقضاء على العجز الغذائي، إلا بعد زيادة النمو الغذائي. ومشكلة هذه الفئة أنها ضمت الدول المنخفضة الدخل، ومن ثم فإن معظم شعوبها ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما لا يساعد على زيادة العرض من إمدادات الغذاء في تحسين أوضاعهم، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تحسّن من تزايد قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

- **الفئة الثالثة:** تنتمي إليها الجزائر والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة فيها إلى أنه مرتفع ، لتمكين برامج توزيع هذه الإمدادات من إحداث آثار إيجابية في متوسط نصيب الفرد.

---

(1) التصريح كان قبل القمة، أنظر : هويدا عبد الحميد، **صناعة الأسمدة وجه آخر لصناعة الغذاء والكساد** : *www.digital.ahram.org.eg*.

(2) سالم النجفي، **الأمن الغذائي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2009، ص 105.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المسح الغذائي العالمي السادس 1996، الملحق رقم 03.

(4) النجفي، 2009، ص 188.

- **الفئة الرابعة :** تضم كلاً من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من "الطاقة الغذائية" في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثاراً إيجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه (5).

ونظرا لصعوبة دراسة السياسات الاقتصادية الخاصة بالأمن الغذائي لكل فئة على حدة، سوف نحاول رصد النقاط التي تعاني منها مجمل الدول العربية وفقا لنموذج "سوات"، عبر تحليل مستوى تأثر الأمن الغذائي بالأزمة المالية الأمريكية (6) الراهنة، والتي تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد لثلاثينيات القرن الماضي (7).

يعتبر انعدام الأمن الغذائي العربي (8) مأزقًا ضاربٌ في القدم، وساهمت فيه مسببات كثيرة: عقائديا وتاريخيا، وجغرافياً وسياسياً ...الخ. وساعدت (وتُساعد) في إعادة توالده وتفاقمه الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والطبيعية والمؤسساتية وغيرها، منها ما يقع داخل حيز المجال الضيق المتواضع للسيطرة الذي تمتلكه، ومنها ما يقع خارج السيطرة ويترنح بين: ما هو داخلي ملاصق عضوياً لهياكل مجتمعاتها واقتصادياتها وسياساتها الاقتصادية المنتهجة؛ ومنها ما هو خارجي يقـــع بين اثنين : إما الضغوط الدولية التي تمارسها بعض المراكز الرأسمالية المؤسساتية أو الدولية، وإما الاختلالات الاقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية.

شكل 1 : تطور "الفجوة الغذائية" في دول المنطقة العربية

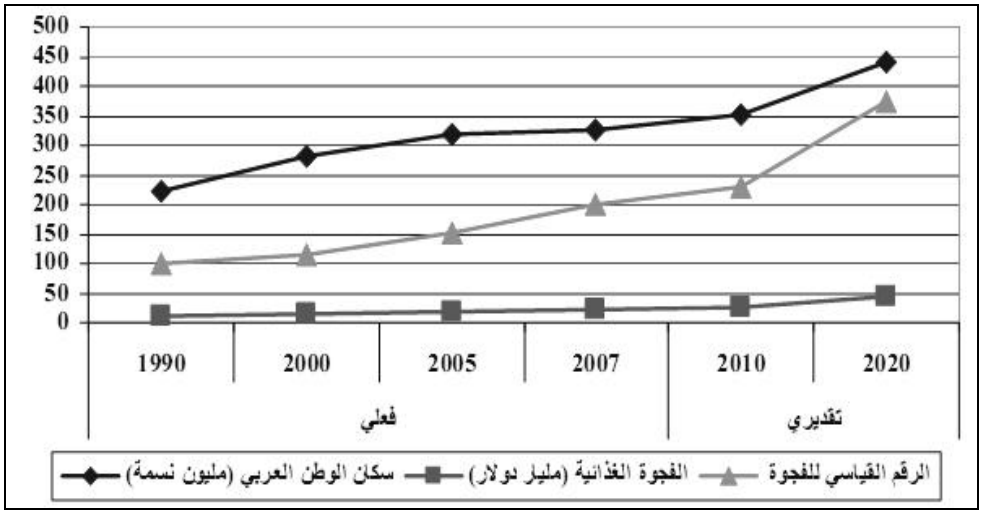

(المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008)

وحديثاً، واجهت العديد من البلدان العربية ما بعد سبعينيات القرن الماضي إشكاليات اقتصادية معقدة كان في مقدمتها انعدام الأمن الغذائي، وقد ترتب على ذلك نقص وعجز في متوسط نصيب الفرد من الغذاء، نتيجة انحراف أحوالهم

---

(5) سالم النجفي، "إشكالية العجز النسبي في إمدادات الطاقة الغذائية"، المجتمع العلمي، عدد 1، بغداد، 2000، ص 116.

(6) للتوسع حول الأزمة المالية الأمريكية، راجع : نور الدين جوادي، **أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 28-29 أفريل 2010. أيضاً، نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **«الازمات المالية » سجال التدويل وأطروحات «التعولم الثلاثي»**، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظـــور اقتـــصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن، 2/1 ديسمبر 2010، ص 11.

(7) وقد صرح بذلك صراحةً « دومينيك ستراوس » مدير « صندوق النقد الدولي » في خطابه أمام « مجلس محافظي الصندوق »، النـــشرة الإلكترونيـــة للـــصندوق، 2008/10/13، www.imf.org.

(8) موضوعياً، كل الدول العربية تعاني من فقدان للأمن الغذائي ولكن وفق صيغ مختلفة، فمنها من يعاني نقص في المواد الاستهلاكية (أي المجاعات)، ومنها من يعاني من تدني معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء إن لم نقل معدومة (كدول الخليج).

المعيشية عن مفهوم الأمن الغذائي الذي يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم.

وقد ظل الإنتاج الزراعي في الدول العربية في تراجع مستمر مما أدى إلى تبعية دول المنطقة غذائيا للعالم الخارجي، وما تبع ذلك من تعرض مباشر للصدمات الخارجية. وهو ما حدث بالفعل بعد تجلّي الأزمتين الماليتين الراهنتين الأمريكية عام 2007م والأوروبية سنة 2011م، واللتين أثرتا على أوضاع الأمن الغذائي العالمي والعربي، خاصة أن البلدان العربية لا تملك المخزون الاستراتيجي الكافي القابل للتخزين من الغذاء الذي يجنبها الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية وحتى الضغوط السياسية. ومن زاوية ثانية، التموقع الجيو اقتصادي الإقليمي العربي، بالرغم من تربعه على مقومات هائلة لتحقيق الأمن الغذائي وتجاوزه نحو التصدير (توفر الأراضي ورأس المال والعمل ...الخ).

جدول 1 : تطور المساحة المزروعة في دول المنطقة العربية (ألف هكتار)

السنوات	المساحة المطرية والبور	المساحة المروية	الإجمالي
1990	45.247	11.553	56.800
2000	55.929	9.500	65.429
2007	60.067	10.705	70.772

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008م.

إلا أن ذلك وكالعادة يمثل مفارقة من الناحية النظرية الكلاسيكية في الدول العربية، فكل تلك الإمكانات الهائلة مجمدة اقتصادياً فيما يمكن وصفها بأنها "رأس مال ميت". وبشكل عام يمكن تشخيص واقع "الأمن الغذائي" في دول المنطقة العربية، ويمكن تكثيفه ضمن تحديين :

❶ ضعف معامل الارتباط بين توجهات رأس المال و القطاع الفلاحي :

تحليل وضع رأس المال العام والخاص، المحلي والأجنبي في المنطقة العربية وعلاقته بالاستثمار الفلاحي يبرز نمطين ضعيفين للتعايش : إما ندرة وشحٌ في الموارد المالية الذاتية بالنسبة لدول المنطقة الفقيرة ذات الميزة في توافر عنصر الأرض كالسودان والصومال، وتدنّي الاستثمارات الأجنبية الفلاحية (العربية البينة أو الأجنبية). وإما عزوف رأسمالي عن الاستثمار الفلاحي داخلياً وخارجياً (تحديداً البيني) في اقتصاديات الفوائض المالية أو الثروات النقدية مثل الجزائر ودول الخليج العربي.

فالبيانات المتاحة من تقرير مناخ الاستثمار العربي لسنة 2005م تشير إلى أن نسبة الاستثمارات المحلية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر لم تتجاوز 2% من إجمالي الاستثمارات، والوضع لا يختلف كثيرا بالنسبة للبقية من الاقتصاديات العربية : 1.5% السودان، 3.4% الأردن، 4% مصر، وبالكاد تراوح 5%. كما أن القيمة الموجهة للقطاع الفلاحي من إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية هزيلة ولا تقارن بمثيلاتها تجاه قطاعي الصناعة أو الخدمات.

جدول 2 : التوزيع القطاعي لـــ "الاستثمارات المباشرة العربية البينية" عام 2009م

(مليون دولار أمريكي)	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
الأردن	717.2	1.0	21.4	16.8	756.3
اليمن	36.4	2.7	585.0	28.1	652.2
تونس	41.8	-	90.5	31.4	163.7
ليبيا	47.5	-	-	-	47.5
المجموع	842.8	3.7	696.9	76.3	1619.7

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2009م، ص 241.

وعمومًا، يمثل ضعف الارتباط بين التوجهات الاستثمارية لرأس المال العربي والقطاع الفلاحي أضخم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، سيما وأن الاستثمار الفلاحي أصبح وبقدر ما يتطلب مخصصات رأسمالية عالية وخبرات معرفية كثيفة للتوسع الأفقي والرأسي، يصنف ضمن قائمة أهم القطاعات الرائدة في التنمية. ففي عام 2008م أوضح البنك العالمي في تقريره السنوي حول التنمية في العالم (9) بأن : الزراعة يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً.

❷ **ضعف الإنتاجية وارتفاع التكلفة في القطاع الزراعي :**

تتربع البلدان العربية على أكثر من 1.4 مليار هكتار، بها قرابة 197 مليون هكتار قابلة للزراعة، مستغل منها إلى حد الساعة ما لا يتجاوز 36.5% فقط، ويرتكز أغلبها على الزراعات الموسمية المسقية بالأمطار. وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية القطاع الفلاحي وتحديثه وكذلك التوسع الذي سجل على مستوى المساحات المزروعة، فإن هنالك حالة مستقرة من ضعف الإنتاجية وارتفاع التكلفة ترجع في أصلها إلى أسباب عديدة أهمها (10) :

♦ ضعف استخدام الآلات وشيوع الإنتاج الفردي :

السمة الغالبة على الزراعة العربية هو الإنتاج الفردي الصغير (أو الأسري) الذي يرتكز على إمكانات محدودة لزراعة مساحات محدودة (اقتصاد الكفاف). فبيانات سنة 2005م تشير إلى أن بلدان المنطقة مجتمعةً استخدمت 516.5 ألف جرارً، أي ما يعادل 1.85% من عدد الجرارات التي استخدمت على المستوى العالمي. وهذا يعني أن البلدان العربية تستعمل 7.2 جراراً لكل ألف هكتار، وتنخفض النسبة في السودان لنحو 0.6 جرار لكل ألف فدان. وهو ما ينعكس سلباً على إنتاجية الأراضي وتكاليف الإنتاج الزراعي.

♦ ضعف استخدام الأسمدة الكيماوية :

أشارت "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" أن استخدام دول المنطقة للأسمدة الكيماوية أقلّ من القدر الكافي واللازم لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف المنتج الزراعي النهائي، فبلدان المنطقة لا تستخدم سوى 50 كلغ/هكتار في حين أن المعدل الدولي لذلك الاستخدام يتجاوز حدود 91 كلغ/هكتار.

♦ هزالة البنية التحتية للقطاع الفلاحي :

تشكوا غالبية اقتصاديات المنطقة خاصةً منها التي تمتلك موارد زراعية معتبرة من ضعف شبه مزمن في توافر البنى التحتية والبنيات الأساسية، فالسدود والخزانات وإن توفرت فهي في أسوء حالاتها، والطرق ووسائل النقل وإن وجدت فهي أقل من أن توفر الحد الأدنى من احتياجات الفلاحين وغيهم ...الخ.

♦ عدم تطبيق الحزم التقنية :

يتجلّى هذا مثلا في : المهد المناسب، التقاوي المحسنة، مواقيت الزراعة والأسمدة، والري الكافي، والمكافحة، والحصاد في الوقت الأمثل، وتجويد عمليات ما بعد الحصاد ...الخ. ومن شأن تجاوز هذه الإخفاقات مضاعفة الإنتاجية، ومن ثمة خفض تكلفة الإنتاج لمصلحة العباد والبلاد.

II. الأمن الغذائي العربي و الأزمة المالية وفق نموذج "سوات" ... وصف عام :

(9). *World Bank, World Development Report 2008 : Agriculture for development.*

(10) سليمان سيد أحمد السيد، **الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مجلة "*الاستثمار الزراعي*"، تصدر عن : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، عدد خاص / 2008، ص 40. (بتصرف وإضافات)

التحليل "سوات SWOT" هو تقييم لكامل جوانب تَمَكُن المشروع، وجميع بؤر ضعفه، كما أنه حصر لكل الفرص والتهديدات القائمة والمتوقعة التي قد تعكّر توطين المشروع. فهو تحليل يهتم بالمشروع والبيئة (الداخلية التي ينشأ فيها، والخارجية التي يتفاعل معها) مؤكدا على التلاؤم بينها. كما يوضح النموذج العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي في التحليل الاستراتيجي (11). وهو تحليل يعود في الأصل إلى مدرسة "هارفرد" للتجارة. وينطلق من فكرة المقابلة المنطقية بين "فرص" و "مخاطر" المحيط من جهة، والإمكانيات الداخلية المعبر عنها بنقاط "القوة" ونقاط "الضعف" من جهة أخرى لوضع الإستراتيجية المناسبة (12).

وتعالج مصفوفة سوات بشكل عام المشاريع عبر تحليل العلاقة بين أربع متغيرات، وهي : نقاط القوة، نقاط الضعف، جملة الفرص، وأخيرا جميع التهديدات. ومن هنا تَركب اسمه باللغة الإنجليزية "SWOT" : القوة Strengths، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، والتهديدات Threats.

جدول 3 : الشكل العام لمصفوفة التحليل SWOT

	نقاط القوة *Les forces*	**نقاط الضعف** *Les faiblesses*
الفرص ***Les opportunités***	إستراتيجية هجومية	إستراتيجية إصلاحية
التهديدات ***Les menaces***	إستراتيجية دفاعية	إستراتيجية هجومية

المصدر: محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 203.

أ. مؤشرات مواطن القوة :

تحتوي المنطقة العربية على الكثير من مواطن القوة التي يمكن أن يلعب الاستثمار فيها دوراً في تحقيق الأمن الغذائي، وهي التي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمات المالية العالمية. ويتمثل أهمها فيما يلي :

- القطاعات الاقتصادية القوية، مثل قطاع النفط.
- التطور الكبير في مجال صناعة الأسمدة.

ب. مؤشرات بؤر الضعف :

في الجانب المقابل، ينخر واقع الأمن الغذائي في الدول العربية تشكيلة من بؤر الضعف ومواطن الخلل، والتي ترهق كاهل السياسات التنموية، وهي بحاجة إلى معالجة سريعة، خاصةً منها ما يقع تحت السيطرة سيما في ظل الأزمات الراهنة التي تساهم في تفاقم تلك الاختلالات. وبرغم كثرة تلك البؤر وتنوعها بين ما هو طبيعي لا يخضع لتأثيرات الأزمات الراهنة، وما هو اقتصادي تعمقه تلك الأزمات، سوف نقتصر على التركيز في الفئة الثانية مع الاقتصار على تحليل اثنين منها نعتقد أنهما من أهم بؤر الضعف التي قد تساهم الأزمات المالية الراهنة في تعظيمهما مباشرة (13) :

- الفقر واللا مساواة في توزيع الدخول.
- العجز المزمن للميزان التجاري.

ج. تحديد الفرص المتاحة :

---

(11) نعمة عباس، **الإدارة الإستراتيجية: المداخل والمفاهيم والعمليات**، مكتبة دار الثقافة للنشر، ط 1، الأردن، 2004، ص 178.

12. *Johnsom S, Scoles H, Stratégique, Publi-union édition, Paris, 2000.*

(13) للتوسع حول بقية «نقاط الضعف» التي تنخر واقع اقتصاديات «المنطقة العربية»، أنظر : فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 72 إلى 80.

عند الطرف الثالث، يمكن ملاحظة أن الاقتصاديات العربية تزخر بالفرص التي يمكن أن يُحدث استغلالها معبراً تجاه تحقيق الأمن الغذائي، في حين أهتم بها، وترقيتها من مستوى الوفرة إلى المتاح. وفي ظل الآثار التي تفرزها الأزمات المالية العالمية، فإن ذلك الاهتمام يتضاعف. وبطبيعة الحال، تلك الفرص متعددة الجبهات بين الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية، ولكن سوف نقتصر على ما هو اقتصادي، وتحديداً على فرصتين نظن فيهما بالغ الأهمية ضمن إستراتيجية استئصال العجز الغذائي :

- فرصة "استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي".
- فرصة "استقطاب الاستثمارات الأجنبية".

د. حصر "التهديدات" القائمة :

بقدر ما تتعلق مواطن القوة والضعف والفرص بالبيئة العربية الداخلية، فإن تهديدات الأمن الغذائي تأتي من المحيط الخارجي. ولعل الأزمتين الماليتين الأخيرتين أبرز تلك التهديدات بذاتها، أو من خلال تأثيراتها. ويمكن حصر أهمها في الآتي:

- تهديد "الديون الخارجية" وتفاقم حالة "انعدام الشفافية".
- تهديد تقلص "المعونات الغذائية".
- تهديد انكماش "المساعدات العمومية التنموية".
- تهديد تدني مبالغ "التحويلات المالية".
- تهديد ارتفاع أسعار "المواد الغذائية".

III. الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي في ظل الأزمات الراهنة :

تولّي الأنظمة العربية لمسألة توفير السلع الغذائية لمواطنيها اهتماما كبيرا عن طريق ما تعده من برامج وسياسات (رغم قصورها)، وما توفره من ميزانيات وكوادر إنتاجية مدربة، ووصولا لهذا الهدف لا بدّ من الضمانات الكافية لتوفر "الإمدادات الغذائية" بصورة مستدامة ومستقرة، دون حدوث خلل أو تقلبات في إنتاجها وأسعارها أو تعرضها لتدهور في نوعيتها ومكوناتها الغذائية والصحية (14).

وباعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط كثيرا بتطوير الإنتاج الزراعي، ويغطي ويشمل قضايا أكثر عمقاً تتعلق بالحياة البشرية: مثل إفناء الفقر والبطالة. وفي ضوء التحديات التي تواجهها الدول العربية، والمشاكل التي تعتري خطط التنمية الزراعية فيها، وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة التي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمة الراهنة، طرحت "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، مشروع "إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2025/2005"، قصد تحسين الوضع الغذائي ودفع مسارات التنمية الزراعية، وذلك وفقا للتوجهات الرئيسية الإحدى عشر التالية (15) :

- تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة، لكفاءة استخدام مياه الري، سيما أن الزراعة العربية بعلية بالغالب أي أنها تعتمد على مياه الأمطار الموسمية.

- تنمية وحماية الأراضي الزراعية والاهتمام بدراسات التصحر والحد من تدهور الأراضي. فهنالك مناطق حسبما ورد في تقرير "الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية 1994م" الصادر عن "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" يفوق فيها معدل فقد

(14) الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 8-9.
(15) بشير، 2009، ص 143-150/ بتصرف.

التربة معدل تكونها. وتشير التقديرات أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل إلى 7 ملايين هكتار سنويا، كما يقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة بـ 14 مليون طن سنويا (16).

- استغلال "الموارد الزراعية" العربية من منظور تكاملي.
- التطوير التقني للزراعة ودعم قدرات المزارعين وتبني وتطبيق التقنيات الحديثة.
- بناء القدرات وتنمية "الموارد البشرية".
- وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية، قطريا عربيا، ومن بينها برامج الزراعة المستدامة.
- توفير مناخ استثماري ملائم، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة الزراعية.
- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية.
- التكيف مع المتغيرات الدولية وتنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
- الحد من الفقر في الريف، من خلال دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.
- زيادة دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في مشروعات التنمية الزراعية.

❶ مواطن القوة و إشكالية الضرر بالأزمة :

تقع المنطقة العربية وسط قلب العالم، وتغطي مساحةً تعادل 14 مليون كيلومتر مربع، وهي تمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم، يقع 22% منها في قارة أفريقيا، والبقية أي ما يقارب 78% ينتمي إلى قارة آسيا. وهذا الموقع الجغرافي يعتبر من أهم "مواطن القوة" التي تتربع عليها بلدان المنطقة، حيث منحها ولا يزال يمنحها مزايا تنافسية جيواقتصادية كبيرة.

هذا وبالإضافة إلى العديد من المقومات الزراعية المتاحة والمتمثلة تحديداً في المساحات الزراعية وكميات الأمطار والمناخ المتنوع، إذ تقدر المساحة القابلة للزراعة في المنطقة العربية بنحو ما يزيد عن 198.20 مليون هكتار، والمستغل منها في الزراعة ما يقارب 69 مليون هكتار. كما يقدر متوسط هطول الأمطار بحوالي 2282 مليار متر مكعب في السنة، ويقدر المخزون الجوفي من المياه العذبة بـ 7743 مليار متر مكعب، في حين أن إجمالي الموارد المائية المستخدمة في الزراعة حوالي 169 مليار متر مكعب فقط.

وباعتبار أن الأزمات المالية تسببت في حدوث الزعزعة المؤقتة للأمن الغذائي، عكس الزعزعة المزمنة التي تعود في الغالب إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة ومختلف العوامل الطبيعية، فسوف نركز في تحليلنا لنموذج "سوات" على نقاط القوة والضعف التي لها علاقة بالعوامل الاقتصادية، وهي التي يجب حضانتها من ارتدادات الأزمات المالية الراهنة بأقل تقدير.

أ. القطاعات الاقتصادية الرائدة (النفط نموذجا):

يمثل النفط أهم موطن قوة للبلدان العربية، وهو يحتل الحلقة الأساس ضمن أي سياسة اقتصادية باعتباره مورد الخزينة العمومية الرئيس بحوالي 61% من إجمالي إيراداتها. ولكونه أيضاً المصدر الأساسي لرؤوس الأموال والعملة الصعبة. وباعتبار أن "الاقتصاديات العربية" تستحوذ على نسبة عالية من "الاحتياطي المؤكد العالمي" منه، بلغ 57.8% من "الاحتياطي المؤكد العالمي".

شكل 2 : هيكل الإيرادات الحكومية العربية 2009.

(16) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم، 1994، ص 28.

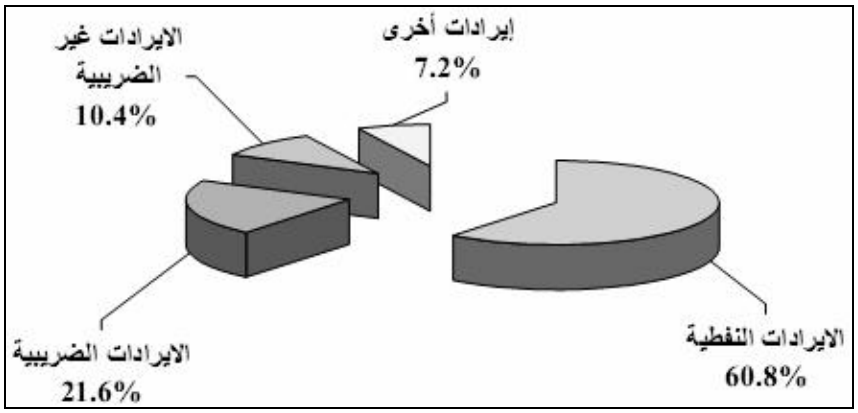

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2010

المشكلة أن قطاع النفط، وبرغم إستراتيجيته، ذو معامل حساسية مفرط. فبفعل إفرازات الأزمات المالية ستقحم البلدان العربية في ما يدعى بإشكالية الصدمة الخارجية. فبمجرد ظهور الأزمة المالية الأمريكية أخذت أسعار النفط في التراجع بشكل حاد، حتى وصل السعر الفوري لسلة أوبك أدنى مستوياته للفترة 2005-2008م عند 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008م مقارنة بـ 131.2 دولار في جانفي من نفس العام، أي بتراجع 92.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها 70.6%. وهو ما انجر عنه تراجع هائل في موارد الدول النفطية لامس 18% مقارنة بالعام الذي قبله (17).

شكل 3 : هيكل "الاحتياطي العالمي" من النفط لعام 2009

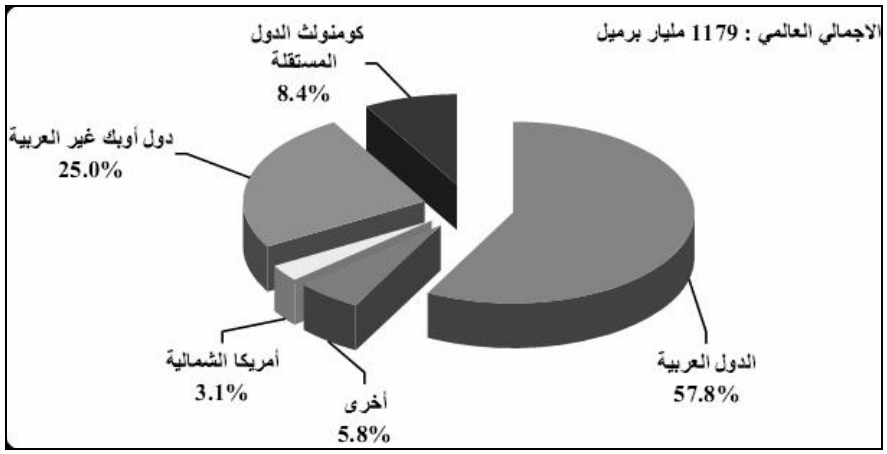

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2009

وقد انعكس ذلك التراجع في أسعار النفط بوضوح على الأمن الغذائي، ليس فقط بسبب عدم قدرتها على استيراد الغذاء في حالات انخفاض أسعار النفط، إذ أن إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في هذه البلدان لا تشكل إلا نسبة متواضعة من إجمالي الإيرادات النفطية، وإنما تكمن المشكلة الرئيسية في نمط توزيع ثمار النمو للناتج الإجمالي، إذ يبقى طلب الفئات المنخفضة الدخل والفقراء قاصراً عن تحقيق متطلباتهم الغذائية. وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في طبيعة توزيع الدخل باتجاه تقليص اللامساواة، والسعي نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمحدودي الدخل والفقراء في هذه البلدان (18).

شكل 4 : الحركة الأسبوعية لأسعار برميل "سلة أوبك" لعام 2009

(17) الأرقام : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، ص 92.

(18) النجفي، 2009، ص 110.

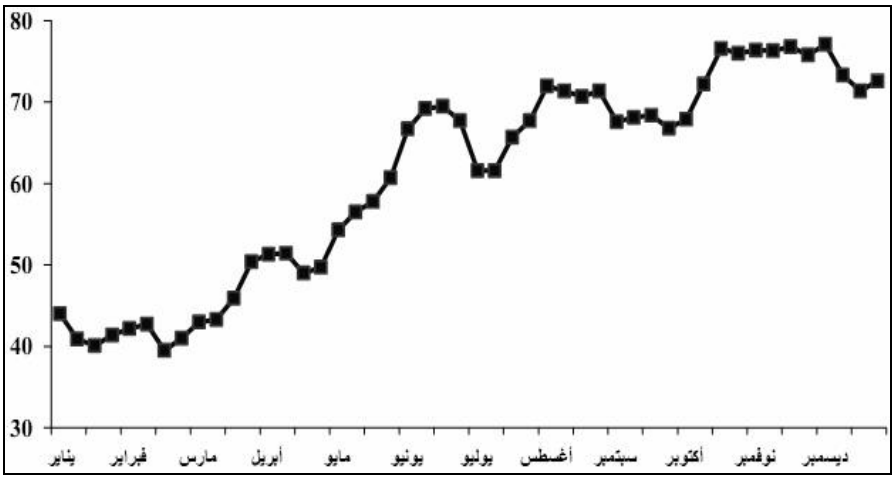

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2009 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ب. تطور صناعة "الأسمدة" :

تمثل صناعة الأسمدة وعوائدها أهمية كبيرة في الاقتصاديات العربية المنتجة والمصدرة لها، باعتبار أن استخدام الأسمدة مهمّ في زيادة الإنتاج، وخاصة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والأسمدة المركبة والأسمدة العضوية، وهي متوفرة في العديد من بلدان المنطقة (إنتاجا أو استيراداً) ماعدا القلة منها. ويتركز إنتاج الأسمدة الآزوتية في مصر، حيث أنتجت 45% من إنتاج بلدان المنطقة عام 2004م، تليها قطر 22.6%، ثم المملكة السعودية 7.4% والإمارات 5.2%. ويتراوح إنتاج الجزائر والأردن والبحرين وليبيا ما بين 2.2 و 3.8%، علما أن إنتاج البلدان العربية من الأسمدة الأزوتية عام 2004م بلغ 17.6 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 9.2%. أما إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فيتركز في المغرب 30.1%، وتونس 28.4%، ومصر 20.8% من الإنتاج العربي لعام 2004م، والمقدر بحوالي 7.55 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر تجاوز نسبة 3.6%.

هذا، وقد اتفقت سلطنة عمان مع الهند مؤخرا، على إقامة مشروع مشترك لبناء مصنع للأسمدة، باستثمارات بلغت نحو 968 مليون دولار أمريكي، وبطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 652 مليون طن، علما بأن حجم التجارة بين البلدين قد بلغ سنة 2007م أكثر من 3 مليار دولار. وهذا الإنتاج الضخم من شأنه أن يدعم ويعزز المساعي ليس فقط في توفير أحد مكونات "الأمن الغذائي" العربي، بل في توفير الكثير من "الأسمدة" التي تحتاجها بلدان "المنطقة العربية" (19).

هذا وقد أوضح مدير مركز الدراسات والاستشارات الزراعية، أن البلدان العربية استطاعت ترسيخ مكانتها كمحور لصناعة الأسمدة الدولية، وذلك نتيجة لوفرة المواد الخام بما في ذلك الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس، حيث تمثل حصة المنطقة العربية وحدها حوالي ثلث المخزون العالمي من مادة الغاز الطبيعي و 70% من مخزون خام صخر الفوسفات. كما تمثل حصة صناعات الأسمدة في المنطقة العربية النسب التالية من المساهمة في السوق العالمي : 40% من اليوريا، 75% صخر الفوسفات، 34% من حامض الفوسفوريك، 34% من السوبر فوسفات الثلاثي، وما بين 15 إلى 20% من الأسمدة الأخرى. ومن المنتظر أن تزداد تلك الأهمية بعد قيام مشروعات الأسمدة. وأضاف أن الاستثمارات في قطاع الأسمدة

(19) بشير، 2009، ص 82.

بالمنطقة قاربت 05 مليار دولار منذ عام 2008م، مما يؤكد علي الدور التنموي الذي يعول على هذه الصناعة ومساهمتها الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي (20).

شكل 5 : الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي لعام 2009

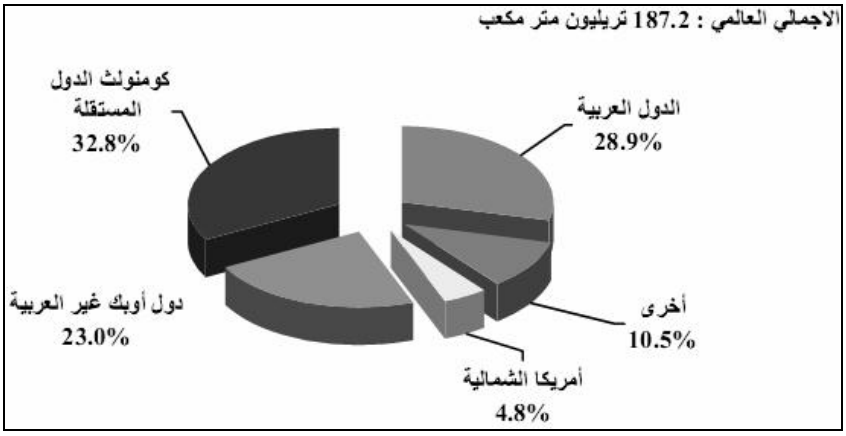

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2009.

لكن وبفعل الأزمة المالية الأمريكية، أدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى ارتفاع في تكاليف إنتاج الأسمدة، خصوصا أنه يستحوذ على 70% من تكلفة المواد الأولية الداخلة في ذلك، فارتفاع أسعاره يؤدي إلى زيادة أسعار الأسمدة، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في أسعار الغذاء. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار "الطاقة البترولي" أدى إلى توقف العديد من الطاقات المنتجة في العديد من البلدان (مثلا أمريكا وأوروبا) لارتفاع التكلفة فيها، فاعتمدت بالتالي على الاستيراد من المنطقة العربية. فقد شهد عام 2007م طلبا كبيرا على كل أنواع الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية وخاماتها مثل صخر الفوسفات والكبريت والأمونيا، مما انعكس بشكل غير مسبوق على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

❷ بؤر الضعف و مأزق التعاظم بالأزمة =

في الجانب المقابل، ينخر واقع الأمن الغذائي العربي تشكيلة هائلة من بؤر الضعف والخلل التي ترهق كاهل السياسات التنموية، وهي بحاجة إلى معالجة سريعة خاصةً في ظل الأزمات الراهنة التي تساهم بشكل فاعل في تفاقم تلك الاختلالات والاحتقانات. وبشكل عام يمكن تحديد بؤر الضعف فيما يلي :

أ. الفقر واللامساواة في توزيع "الدخول" :

تعاني عديد الاقتصاديات العربية من ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخول، فقد تَبين أن 20% هم أفقر أفراد المجتمع، وتضمهم 11 دولة عربية تمثل مجتمعاتها ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان المنطقة العربية. وتتراوح نسبة ما يمكنهم التصرف به من "إجمالي الناتج المحلي" 5.1% بسلطنة عمان في حدوده الدنيا، إلى نسبة 8.7% بجمهورية مصر في حدوده القصوى.

وتتوزع بقية بلدان المنطقة بين النسبتين المذكورتين، في حين أن 20% هم أغنى أفراد مجموعة الدول العربية المذكورة، إذ يقترب أقصى نصيب لها من الناتج المحلي من حوالي نصف الناتج المذكور 47.60% بسلطنة عمان، وأدناه 41.09% في مصر، وذلك في منتصف العقد الأول من القرن 21. وعلى الرغم من أن مصر تعد أفضل من حيث التباين في هيكل توزيع الناتج المحلي مقارنة بدولة عمان، أي أن القدرة الشرائية لأغنى 20% في عمان تبلغ 9.3 مرات مقارنة بأفقر 20% من العمانيين، في حين أن هذا المؤشر لا يتجاوز 4.7 مرات عند المصريين. لكن هذا النمط من التباين مازال صارخا،

(20) هويدا عبد الحميد، **صناعة الأسمدة وجه آخر لصناعة الغذاء والكساد**، مرجع سابق.

وقاد فئات واسعة من الأفراد الأكثر فقراً إلى عجزهم عن تحقيق متطلباتهم من الحاجات الأساسية، لاسيما ذلك القدر من السعرات الحرارية في ظل توليفة من المكونات الغذائية التي تساعدهم على المساهمة في الأنشطة الاقتصادية (21).

ويرتبط مستوى التباين في توزيع الدخل بتزايد عدد الأفراد غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر. ففي الفترة 2005-2007م ومع بداية الأزمة المالية تزايد عدد من يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أي أقل من دولار يومياً) بـ 25 مليون نسمة، أضيفت إلى 1.3 مليار فقير أو إلى 2,5 مليار ممن يعيشون بأقل من دولارين (22).

جدول 4 : نمط اللا مساواة في توزيع الدخل في بعض البلدان العربية

الدولة	السنة	أفقر 20 %	أغنى 20 %	نسبة أغنى 20 % إلى أفقر 20 %
الأردن	2000	6.9	45.20	6.5
مصر	1991	8.71	41.09	4.7
الجزائر	1995	6.97	42.62	6.1
تونس	1990	5.86	46.33	7.9
المغرب	1991	6.57	46.30	7.1
الكويت	2000	5.9	45.30	7.7
السودان	1996	7.6	44.80	5.9
موريتانيا	1995	6.19	45.59	7.4
اليمن	2000	7.4	42.00	5.6

المصدر : سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، ص 135.

ب. عجز "الميزان التجاري" :

تعاني البلدان العربية تأخراً هيكليا وبخاصة في الزراعة. وتبعا للتقديرات المتعلقة بالتجارة الزراعية، يتبين أن الميزان التجاري الزراعي يعاني عجزاً مزمناً رافقه منذ نهاية القرن العشرين على وجه الخصوص. فقد بلغ هذا العجز مثلاً 16.6 مليار دولار عام 1997م، كما عرف الميزان التجاري الغذائي عجزاً بلغ 14 مليار دولار، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة للغاية (23).

نلاحظ من خلال الجدول استمرار ارتفاع قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية من عام إلى آخر، فقد عرف عام 2007م ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالعام الذي قبله، وبزيادة تقدر بحوالي 20%. وتعتبر المملكة السعودية من أكبر الدول المستوردة للمواد الغذائية، حيث بلغت قيمة وارداتها 6560,99 مليون دولار أمريكي، تليها مصر ثم الجزائر.

وتدل هذه المعطيات على تبعية البلدان العربية الغذائية، وهو ما أدى إلى حدوث تدهور أكبر في ميزانها التجاري. ففي ظل الأزمات وتبعا لحالة الركود وتراجع الطلب نتيجة تدهور القدرة الشرائية خاصة في الدول المتقدمة، تراجعت المبادلات التجارية العالمية بأكثر من 30% بين 2008م و 2009م. وأدى ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول المصنعة، مما تسبب في

(21) النجفي، 2009، ص 134.

(22) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، **تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول : متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28، 29 أفريل 2010، ص 21.

(23) غربي، 2010، ص 225-226.

حدوث انخفاض حاد في أسعار المواد الأولية التي تعول عليها الدول العربية (كونها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للعديد منها). وهو ما أجبر تلك الدول على دفع أموال أكثر للحصول على وارداتها الغذائية مقابل حصولها على أموال أقل من صادراتها، وهذا ما زاد من تدهور الميزان التجاري العربي (24).

جدول 5 : الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي العربي 2001-2007م (مليون دولار)

البيان/العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات الكلية	164424	176677	188930	261045	318002	336623	496626
الواردات الزراعية	28362	28447	28531	36910	39258	39786	49283
الواردات الغذائية	21612	22556	23499	28472	32484	32907	39565
الصادرات الكلية	237814	241268	244722	408610	592155	647972	780175
الصادرات الزراعية	7272	7058	6844	11116	11184	13144	13931,5
الصادرات الغذائية	4067	4657	5246	6728,2	8537,7	9523,2	10518,4
الفجوة الكلية	73390	64591	55792	147565	274153	311349	283549
الفجوة الزراعية	- 21090	- 21389	- 21687	- 25793	- 28074	- 26641	- 35352
الفجوة الغذائية	- 17545	- 17899	- 18253	- 21744	- 23946	- 23383	- 29047

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003، ص 61. أما إحصائيات : www.aoad.org.

❸ رصد "التهديدات" القائمة :

بقدر ما تتعلق مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة بالبيئة الداخلية، فإن غالب "التهديدات" التي تعرقل تحقيق أمن غذائي تأتي من اختلالات المحيط الخارجي الذي تتعامل معه الاقتصاديات العربية تأثيراً وتأثراً. ولعل الأزمة المالية العالمية تعتبر من أبرز تلك التهديدات بذاتها، أو من خلال تأثيراتها على ما سبق وعلى ما هو آت ضمن ما تتضمنه هذه التهديدات من :

أ. الديون الخارجية وتنامي حالة انعدام الشفافية :

تتفاقم مشكلة الغذاء عربياً عندما يرافق غياب السيولة تنامي المديونية الخارجية، وتتحول هذه الثنائية إلى أزمة غذائية حقيقية، إذ عندما تتجاوز الالتزامات الخارجية للدولة مواردها النقدية (25).

ومع بدايات الأزمة المالية الأمريكية مثلا، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بحوالي 9.5%، من 153 مليار دولار 2007م إلى حدود 156.5 مليار مع دخول 2008م. ذلك فيما تعلق بذمة الدول المقترضة (26)، أما بالتفصيل فقد كانت ارتفاعات المديونية الخارجية بدرجات متفاوتة. وازداد الدين الخارجي للمغرب بنسبة 16.2% عام 2008م، في حين لم تتجاوز تلك النسبة حدود 8% للسودان و 3% لسوريا، ونحو ما لا يتجاوز 1% بالنسبة لليمن (27).

---

(24) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، **"تداعيات الأزمة المالية..."**، ص 20/ بتصرف.

(25) النجفي، 2009، ص 107.

(26) تتمثل الدول العربية المقترضة في مجموع الدول المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك العالمي وهي : الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

(27) الأرقام : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 161.

جدول 6 : إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لبعض الدول العربية 2007-2008

(مليون دولار)	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2007	2008	2007	2008
تونس	20.15	20.58	2.6	2.1
جيبوتي	441	579	27	37
السودان	31.18	33.63	225	374
سويا	5.13	5.29	688	675
اليمن	5.82	5.88	265	278
الدول العربية المقترضة	**152.98**	**159.46**	**15.56**	**17.85**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 161

وتزامنا مع ظهور الأزمات المالية، تنامت حالة انعدام الشفافية، وتزايد الفساد في الدول العربية، مما أدى إلى فساد الأنظمة الاقتصادية وضياع موارد الدولة وتمركزها عند فئات محدودة. وهو ما يزيد من تفاقم "المديونية الخارجية"، ليتنامى بذلك الفقر والجوع وتتدنى القدرة على تحقيق أمن غذائي مناسب لأفراد المجتمع. وحسب تقرير الفساد لعام 2007م فقد قدرت قيمة مؤشر الفساد بنحو 1.9 في العراق بوصفها الدولة الأكثر فساداً، وما قيمته 6.2 في الإمارات بوصفها الدولة الأقل فسادا بين دول المنطقة العربية. وجدير بالذكر أن البلدان العربية الأكثر فساداً تعد أقل مقدرة على مواجهة الصدمات، لاسيما في حالة انعدام الأمن الغذائي. وقد تقودها هذه الصدمات إلى حالات من الجوع والبؤس والفقر أكثر حدة من نظيراتها ذات البنى المؤسسية الساعية إلى تقليص الفساد (28).

ب. تقلص المعونات الغذائية :

إن توظيف المعونات الغذائية يعد إحدى أدوات تعديل آلية السوق وضبطها للوصول إلى نموذج احتكار القلة، إذ أن البلدان المتقدمة المنتجة والمصدرة للقمح تفضل تقديم المعونات الغذائية بغية تخفيض الفائض لديها (29). ولذا فهي لا تستهدف في الأساس احتياجات المجتمع في البلدان الفقيرة بقدر استهدافها تنظيم أسواق صادرات الحبوب للدول الكبرى المنتجة لهذه السلع، ومن ثم تعظيم أرباحها. وهناك العديد من العوامل المفسرة لهذه العلاقة، في مقدمتها العلاقة الهيكلية بين مستوى مخزونات الحبوب لدى البلدان المانحة وأسعارها الدولية، إذ أن هذه العلاقة تأخذ اتجاها سالبا. فعندما ترتفع الأسعار العالمية للحبوب، تأخذ المخزونات منها في الانخفاض خصوصا في البلدان المانحة، وبذلك يشتد التنافس بين مختلف الأغراض التي تستخدم فيها المخزونات، وهو ما يقتضي تقليل المعونات الغذائية، والعكس صحيح. ويشير العامل الآخر إلى أن تحديد البلدان المانحة لقيمة المعونات وليس حجمها، يتطلب خفض حجم المعونة عندما ترتفع أسعارها (30).

وقد شهدت أسعار القمح العالمية عام 2008م نتيجة للأزمة العالمية ارتفاعا غير مسبوق، إذ وصلت أسعاره إلى 338 دولار للطن بزيادة نسبتها 170% مقارنة بمطلع العقد نفسه في الولايات المتحدة، مما أدى إلى خفض الفائض منه

(28) النجفي، 2009، ص 137، 138.

(29) ألان دي جانفري، **الأمن الغذائي والتكامل الزراعي: الأزمة والاختيارات**، *مجلة سيريز*، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العدد 1، 1986، ص 37. نقلاً عن : النجفي، 2009، ص 98.

(30) النجفي، 2009، ص 99.

خاصة في الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للحبوب (الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، أستراليا وفرنسا). فتراجع بـــذلك حجم المعونات الغذائية التي كانت تتلقاها الدول المنخفضة الدخل (المستوردة للغذاء) والتي نجد من بينها عدة بلدان عربية، لتشكل بذلك أعباءً جديدة على أمنها الغذائي بسبب تنامي احتياجاتها من الغذاء، وعزوف الدول المصدرة الرئيسية للحبوب عن اجتزاء كميات كبيرة من فائضها الغذائي لأغراض المعونات المذكورة، وذلك للحفاظ على مستوياته السعرية المستهدفة، فضلا عن تعظيم أرباحها جراء ارتفاع الأسعار. ويشكل استمرار هذه الدول في حالة التبعية تهديداً على وضعها الغـــذائي، فضلاً عن حدوث عجز في موازينها العامة جراء تراجع ضرائب الواردات السلعية وتنامي خدمة الديون الخارجية، الأمر الذي يبطئ من إمكانات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويخفض مقدرة الدولة على دعم الغذاء (31).

ج. تراجع المساعدات العمومية التنموية :

المساعدات التنموية هي الأموال تمنحها الدول الغنية إلى الدول النامية بغية تمويل مشاريع زراعية وبرامج مكافحـــة الفقر والأمراض الفتاكة مثل السيدا والسل. وقد انخفضت هذه المساعدات إثر الأزمة المالية من 107.1 مليار دولار عـــام 2006م إلى 104.4 مليار دولار سنة 2007م، علماً أن المساعدات الموجهة لتطوير الزراعة هامشية. فقد انخفضت كثيراً في العشريات الأخيرة الماضية من 3.4 مليار دولار سنة 1980م إلى 0.5 مليار سنة 2006م، كما أن مساهمات الـــدول الغنية خلال فترة الثمانينات والتسعينات تراجعت من 2.8 مليار سنوياً إلى 1.7 مليار في العشرية الأخيرة (32).

د. "تراجع مبالغ التحويلات" :

أدى التدهور الشديد الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية خلال الأزمات الأخيرة، إلى هبوط كبير في تحويلات العاملين إلى البلدان المنخفضة الدخل. وقد يكون لتراجع تدفقات الهجرة إلى الخارج بسبب تراجع النمو في البلدان العالية والمتوسطة الدخل أثر خطير على الفقر في البلدان المعتمدة على "التحويلات الخارجية" كمصدر للدخل خلاف دخل العمـــل (33). وقدر البنك العالمي بأن المهاجرين المنحدرين من "البلدان النامية" أرسلوا إلى بلدانهم الأصلية سنة 2008م ما يقارب 328 مليار دولار أمريكي، أي ثلاث مرات حجم "المساعدات العمومية للتنمية" التي تلقتها هذه الدول في نفس الفترة (119.6 مليار دولار). ويعود السبب الرئيسي لتناقص حجم التحويلات إلى التضخم الذي تشهده البلدان المصنعة التي يعيش فيهـــا المهاجرون، فهؤلاء ومن أجل مجابهة الغلاء، سيضطرون إلى إرسال مبالغ أقل لعائلاتهم، هذا وبالإضافة إلى الارتفـــاع غـــير المسبوق لمعدلات البطالة خلال الأزمات في هذه الدول. ونتيجة كل ذلك، تناقصت الأموال التي تتحصل عليهـــا عـــائلات المهاجرين مما أدى إلى تناقص قدرتهم الشرائية، وهذا تهديد إضافي لأمنهم الغذائي (34).

هـــ. ارتفاع أسعار المواد الأولية :

سجلت أسعار الأغذية زيادة حادة في النصف الأول من عام 2008م، ورغم أن الأسعار نزلت عـــن المـــستويات القياسية التي وصلت إليها خلال الأزمة، فإن أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية مازالت أعلى بكثير من المتوسط، فقد بقيـــت أسعار الحبوب العالمية أعلى بـــ 60% عن مستواها في بداية عام 2006م، رغم أنها تراجعت 40% منذ بلوغها الذروة عام

(31) النجفي، 2009، ص 79.

(32) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، **"تداعيات الأزمة المالية..."**، ص 19.

(33) مخلوفي عبد السلام والعرابي مصطفى، **تحديات مكافحة الفقر كهدف إنمائي في ظل الأزمة المالية العالمية**، *حوليات جامعة بشار*، العدد 2010/08، ص 214.

34. بوخزر نصيرة، طاهر زهير، **"تداعيات الأزمة المالية..."**، ص 22.

2008م. ومع أن الأسعار العالمية نزلت عن مستوياتها القياسية، فإن هذا لم يؤدي تلقائيا إلى انخفاض مماثل للأسعار المحلية في كثير من البلدان، حيث كانت الأوضاع المحلية تدفع في أغلب الأحوال إلى هذا الفارق في الأسعار.

ويهدد التقلب الشديد لأسعار الأغذية مع آثار الأزمات بتفاقم النقص الشديد للغذاء، واشتداد المصاعب التي يواجهها أشد الناس فقراً. وتفيد أحدث التقديرات من منظمة الأغذية والزراعة بأنه ولأول مرة في تاريخ البشرية سينام أكثر من مليار إنسان جوعى كل ليلة، ويؤثر الجوع حاليا على شخص من بين كل ثلاثة أشخاص في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة الأسعار المرتفعة وغياب "المساعدات الخارجية"، فإن الأسر التي تعاني نقصاً شديداً في الغذاء ليس أمامها من خيار سوى تخفيض المستويات الحالية لاستهلاكها من الأغذية، أو التحول إلى أغذية أقل جودة وثمناً، أو التخلي عن نفقات بالغة الأهمية على الصحة والتعليم (35).

❹ **إحصاء "الفرص" المتاحة :**

لتجاوز حالة انعدام الأمن الغذائي يجب التركيز على "الفرص المتاحة" التي تتوافر عليها الدول العربية، وهي فرصٌ متوفرة يجب الاهتمام بها وترقيتها من مستوى "الوفرة" إلى مستوى "المتاح". وفي ظل الآثار متعددة الصعد التي تفرزها الأزمات المالية، فإن ذلك الاهتمام يجب أن يتضاعف. وتنحصر مجمل تلك "الفرص" ضمن :

أ. استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي :

إن "التنمية الزراعية" تعتبر أمراً لابد منه، من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في مجال توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، وتجاوز الحلقة المفرغة من الجوع والفقر. وبالتالي تجاوز وضعية انعدام "الأمن الغذائي"، ومن أجل بدء عملية التنمية هذه لابد من استغلال الموارد المتاحة في بلدان المنطقة العربية، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، إضافة إلى وضع سياسات مائية إرشادية قادرة على الاستفادة من كميات المياه المتاحة وتوظيفها بشكل أكثر كفاءة لزيادة الرقعة الزراعية مما يقود إلى تنمية ونمو اقتصادي ملموس. ولضمان استمرارية التنمية الزراعية يجب السعي إلى زيادة هذه الموارد وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطوراً في العملية الإنتاجية (36).

وترى الدكتورة فوزية غربي (37) : "...أن التخلف الذي يعيشه القطاع الزراعي في الدول العربية راجع في الأساس إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، رغم أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات، وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وميزان المدفوعات، وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي، وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل. إذا، إن التنمية الزراعية لا تعني تضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فحسب، ولكنها تمتد إلى رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وإقامة المشروعات الجديدة لتستوعب العمالة، وزيادة قدراتهم في علاج البطالة، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى...".

---

(35) عبد السلام، **"تحديات مكافحة الفقر..."** *حوليات جامعة بشار*، العدد 2010/08، ص 214، 215.

(36) غربي، 2010، ص 71.

(37) غربي، 2010، ص 344.

ب. الاستثمارات الأجنبية :

رغم أن الاستثمارات الأجنبية في الزراعة عربيا تعتبر ضئيلة لم تتجاوز عام 2007م ما يقارب 53 مليار دولار فقط من مجموع قدر بـــ 1.833 مليار في نفس السنة. وغالبية هذه الأموال مستثمرة في القطاعات الزراعية التحويلية والتسويقية (38)، إلا أنها تعتبر من الفرص المتاحة في المنطقة إذا ما تم استغلالها في المشاريع التنموية خاصة منها الزراعية، وذلك من خلال تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلعب دوراً أكبر في التنمية. ويتم ذلك عبر تطبيق برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي تستهدف تعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وذلك من خلال :

- إجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية خاصة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب.
- إيجاد حوافز جديدة أو تطوير الحوافز القائمة لتتناسب مع احتياجات المستثمرين.
- تنفيذ حملات ترويجية لمزايا الاستثمار في الدولة المهتمة باستضافة الاستثمارات.

ومن جراء الأزمة المالية، ونتيجة تشديد إجراءات وشروط الحصول على القروض، تقلصت هذه الاستثمارات بأكثر من 50 % بين 2008م و 2009م وذلك من 1 مليار دولار إلى 500 مليون، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في مجمل الاستثمارات المعتمدة في مصدرها على قروض بنكية (39).

خاتمـــــة:

إن الصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها أوضاع عدم التوافق بين سياسات الدول العربية، وما آلت إليه بلدانها من تراجع في العديد من مؤشرات القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، لا يقتضي أن تضاف إليها صدمات أخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، إنما يتطلب الأمر التخفيف من آثارها بالقدر الذي تسمح به أوضاع الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة، وذلك بإعادة توزيع عوائدها بصورة تؤدي إلى تقليص فاعلية المتغيرات المؤدية إلى الجوع، لاسيما أن أسعار الغذاء العالمية (الحبوب) آخذة في التزايد المتسارع منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك لأسباب خارجية في مقدمتها ارتفاع أسعار الطاقة وتنظيمات الأسواق العالمية للحبوب باتجاه "احتكار القلة".

ومن خلال دراستنا استخلصنا نتيجة مهمة، هي أن مساهمة القطاع الزراعي العربي في توفير الغذاء من مجموع الموارد يعد محدوداً جداً، وهو ما أدى إلى تبعية واضحة على مستوى المواد الغذائية والأولية. وتعبر على ذلك قيمة الواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري من جهة، وأدت إلى تقليص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى. هذا الأمر جعل الأمن الغذائي للبلدان العربية عرضة للصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسعار الغذاء العالمية.

وفي الأخير، قد لا نستطيع تجاوز فقرة من فكر مالك بن نبي عندما أشار أن : "...الحضارة لن تصنعها كُدسُ أشياءٍ مُستوردة، ولكن يصنعها الفكر الذي يُنتج به أشياءً نُركب بها حضارةً لنا قد نصدرها. فالتكديس لا يفضي سوى إلى التمدن، إذ يكفي أن نقتني ملابس غربية غالية وهاتفاً نقالاً من نوع رفيع، ونتحدث بلغة غيرنا ...الخ، فنحطم الرقم القياسي في التمدن، لكن رغم ذلك سنظل بلا حضارة تحركنا، ولن نقيم الحضارة التي تَصنع منتجات لنا لحل مشكلاتنا، كمعضلة الأمن الغذائي. فبمنتجاتنا نَصنع الحضارة وليس بالمنتجات تُصنع الحضارة..." (40).

---

(38) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، **"تداعيات الأزمة المالية..."**، ص 18.

(39) نفس المرجع والصفحة.

(40) أ. نورالدين حوادي / قراءة من فكر « مالك بن نبي ».